



الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري

تقرير حقوقي يوثق الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي
والمعاملة القاسية في اليمن

للفترة من ١ يناير وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٨م

التحالف اليمني لرصد
انتهاكات حقوق الإنسان

Yemeni Coalition for Monitoring
Human Rights Violations



الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري

تقرير حقوقي يوثق الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والمعاملة
القاسية في اليمن

للفترة من ١ يناير وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٨م

إصدارات

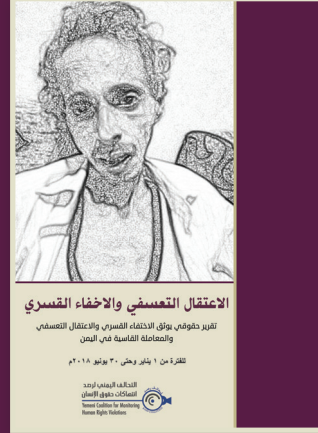
التحالف اليمني لرصد انتهاكات

حقوق الإنسان

الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري

التحالف اليمني لرصد إنتهاكات حقوق الإنسان (تحالف رصد) هو تحالف عدد من منظمات المجتمع المدني اليمنية المتخصصة غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان في اليمن. تأسس التحالف في يناير ٢٠١٥ ترخيص رقم (١٢٤٠) استجابة لحاجة ضرورية في مجال حقوق الإنسان. في ظل التدهور المخيف لوضع حقوق الإنسان الذي تعيشه اليمن. يقوم التحالف برصد وتوثيق كافة إنتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية وإصدار التقارير النوعية المتخصصة بتلك الإنتهاكات وإقامة الندوات والفعاليات المختلفة والمشاركة في تقديم هذه التقارير للجهات المعنية ذات الصلة. كون الخطوة الاولى لتحقيق العدالة للضحايا هي توثيق مظالمهم إنتظاراً للحظة الحقيقة. ملتزمين بمبادئ ومعايير حقوق الإنسان والقوانين الصادرة ذات الصلة.

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى ٢٠١٨ - تعز



رسمة الغلاف للصحفي

أنور الركن الذي توفي بسبب
التعذيب في معتقلات الحوثيين
مدينة الصالح بتعز

للتواصل معنا

الجمهورية اليمنية

تعز - شارع جمال

ت: +٩٦٧٤٢٥٢٥٣٤

info@ycmhrv.org

facebook.com/YCMHRV

twitter.com/YCMHRV

telegram.com/YCMHRV

www.ycmhrv.org

الفهرس

٥	مقدمة.....
٧	ملخص تنفيذي.....
١٠	احتجاز الحريات والمعاملة القاسية في المواثيق الدولية.....
١٤	التوصيات.....
١٦	الباب الاول: المعاملة القاسية والاعدام غير المشروع.....
١٩	الباب الثاني: المختفين قسرياً.....
٢١	الفصل الاول: السياسيون والنشطاء الحزبيون.....
٢٢	الفصل الثاني: الاعلاميون والمدافعون عن حقوق الانسان.....
٢٢	الفصل الثالث: الاطفال والنساء.....
٣٠	الباب الثالث: المعتقلين والمختطفين.....
٣٢	الفصل الاول: السياسيون والنشطاء الحزبيون.....
٣٢	الفصل الثاني: الاعلاميون والمدافعون عن حقوق الانسان.....
٣٣	الفصل الثالث: الاطفال والنساء.....
٣٨	الباب الرابع: وضع السجون والمعتقلات.....
٤٣	ملحق جداول البيانات.....

مقدمة

على مدى ثلاثة اعوام من الصراع المسلح في اليمن كانت لغة العنف والتهديد به هي المتسيّدة، ويطوي العام الرابع ايامه على ذات المسلك الذي انتهجته أطراف النزاع طيلة الفترة الماضية من عمر الصراع الذي بدأ فعلياً بإسقاط العاصمة اليمنية صنعاء بيد مليشيا الحوثي مدعومة بقوات موالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح.

بالتزامن مع العنف الممارس من قبل اطراف الصراع المسلح هنالك عمليات اعتقال واختفاء قسري ومعاملة قاسية تمارس بشكل مستمر على كامل الاراضي اليمنية وخصوصاً تلك التي تشهد عمليات قتالية، وقد اصبح ملف المعتقلين والمختفين قسرياً شائكاً يؤرق اليمنيين وكل المنظمات المهتمة بحقوق الانسان، وليس هنالك من بقعة نور يمكن من خلالها حلحلة هذا الملف ووضع حد لعمليات الاعتقال والاختفاء القسري والافراج عن كافة السجناء والمغيبين في السجون التابعة لكل الاطراف.

ما زلنا في التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الانسان نرصد اعمال الاعتقال والاختفاء القسري بشكل يومي، ولدينا احصائيات مرعبة عن المعتقلين والمختفين منذ سقوط العاصمة صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤م بيد الحوثيين وحتى اللحظة، وتمارس هذه الجريمة بأشكال مختلفة اغلبها ما يكون اقرب الى الخطف الذي ليس له مبررات قانونية، وعلى ذات السياق يتابع التحالف اليمني «تحالف رصد» ما يقوم به مبعوثو الامم المتحدة الى اليمن من جهود في سبيل الحل الشامل لملف المعتقلين، فبالرغم من الاهتمام المبكر الذي بدأه

اسماعيل ولد الشيخ في العام ٢٠١٦م بتقديم مقترحات للإفراج عن نسبة من السجناء في فترة قصيرة من الزمن بوصفه مقياساً لحسن النوايا وبناء الثقة بين الاطراف، وجهود المبعوث الاممي الجديد «مارتن غريفيث» وخلاصة ما قدمه في احاطته لمجلس الامن الدولي في ابريل ٢٠١٨م بمطالبته للأطراف اليمينية بإجراءات لتعزيز الأمل بوقف الحرب معتبراً أن من تلك الإجراءات وضع ترتيبات لإطلاق كل المعتقلين والأسرى من سجونها، لكن المعتقلين برغم ذلك ما يزالون يعانون من اوضاع قاسية في السجون دون خطوات جادة للإفراج عنهم.

يمثل الاختفاء القسري المأ مستمراً للضحية وهو في الوقت نفسه أكثر ايلاما لنويه وعائلته الذين لا يدركون مصير المختفي ومثله ايضاً الاعتقال التعسفي الذي يتم غالباً بظروف غامضة وبلا مبررات قانونية، ويُحدث فزعاً لعائلات الضحايا، كما ان ما يمارس خلال الاحتجاز للضحايا من تعذيب وسوء معاملة وكذا ظروف السجون الغير صحية والغير ملائمة تمثل كلها مخاوف وبواعث للقلق، فخلال السنوات الثلاث الماضية استمع التحالف اليمني لأوجاع واوضاع غاية في الصعوبة يعيشها المختفين والمعتقلين وعائلاتهم.

يهدف التقرير الى تسليط الضوء على هذا الجزء المظلم من الانتهاكات المتمثلة بالاختفاء والاعتقال وما يصاحبها من جرائم وتأثيرات انسانية على نفسيات الضحايا وعائلاتهم، سيما وان هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم ويمثل هذا التقرير صرخة في وجه العالم ومنظماته الاممية والانسانية والحقوقية للتحرك واتخاذ قرارات فعالة تنهي هذه المعاناة المستمرة.

ملخص تنفيذي

يرصد هذا التقرير حالة حقوق الانسان المتعلقة بحجز الحريات والمعاملة القاسية للفترة من ١ يناير وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٨م، ومن بين ابرز هذه الانتهاكات المتعلقة بحجز الحريات والمعاملة القاسية جرائم الاختطاف والاعتقال والحجز التعسفي، اضافة الى اعمال الاختفاء القسري، وكذا عمليات التعذيب والمعاملة القاسية للمحتجزين والتي اودت ببعضهم الى الموت وبآخرين الى عمليات اعدام غير مشروعة، وكذلك اوضاع السجون التي تشرف عليها عدد من اطراف النزاع المسلح في اليمن.

عمل التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الانسان على عدد من الاليات للوصول الى المعلومات والضحايا والشهود واماكن الاحتجاز من بين ذلك النزول الميداني ومقابلة الضحايا والشهود وكذا استخدام وسائل الاتصال الحديثة للوصول الى المعلومات، كما اعتمد على البلاغات المقدمة عبر وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والتي يجري التحقق والتثبت منها إما بالنزول الميداني او التواصل مع عدد من المصادر، بالإضافة الى استخدامه وسائل تقنية ومنهجية كالتصوير الفوتوغرافي والمقابلات التلفزيونية، واستعان فريق التحالف اليمني بعدد من مصادر المعلومات البديلة في اماكن الاحتجاز والادارات الامنية والضبطية الواقعة تحت سيطرة واشرف اطراف الصراع. ارتكبت كل اطراف النزاع في اليمن انتهاكات على نطاق واسع للقانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان خلال النصف الاول من العام ٢٠١٨، والمتعلقة بحجز الحريات والمعاملة القاسية وما يرتبط بها، وتمثلت تلك الاطراف التي رصدها التحالف اليمني بمليشيات الحوثي باعتبارها الفاعل الابرز لأغلب الانتهاكات المرتكبة في اغلب المحافظات الخاضعة لسيطرتها، ثم قوات الحكومة

الشرعية ومن بين الفاعلين الرئيسيين ايضا قوات غير موالية للحكومة اليمنية وتشمل تلك القوات الحزام الامني في عدن ولحج وابين والضالع وقوات النخبة الحضرمية والشبوانية وادارة امن عدن وقوات مكافحة الارهاب بعدن ، وكذا كتائب ابو العباس في تعز، اضافة الى ذلك فقد مثلت التنظيمات المتطرفة بما فيها تنظيم القاعدة من الجهات التي مارست انتهاكات متعلقة بالتعذيب للسجناء وهناك ايضا جهات مجهولة وافراد وعصابات مسلحة ارتكبت انتهاكات متعددة بحق اليمنيين تتعلق بالكرامة الانسانية وحجز الحريات.

تحقق «تحالف رصد» خلال النصف الاول من العام ٢٠١٨م من موت (٣٦) معتقلاً بسبب التعذيب الذي تعرضون له في سجون عدد من اطراف النزاع اليمنية بينهم امرأة واحدة و(٣) نشطاء حقوقيون و(٧) سياسيون ونشطاء حزبيون واعلامي واحد ايضا، وكذا(١٣) عسكرياً و(٤) من فئات عمالية و(٣) تربيون و(٢) طلاب وتاجر واحد ومعذب واحد غير معروف مهنته، وقد مات(١٩) منهم في سجون تتبع قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة اليمنية، بينما نُتِهم مليشيا الحوثي بالتسبب بوفاة(١٤) منهم بالتعذيب في سجونها، و(٢) ماتوا بتعذيب افراد يتبعون جهات مجهولة، فيما يُتِهم تنظيم القاعدة المتطرف بتعذيب واحد حتى الموت في احد سجونها، وفي ذات السياق فقد وثق التحالف اليمني عمليات اعدام ميدانية لسجناء في زنازين ومعتقلات قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة في عدن، اذ وثق اعدام(١٤) في السجون والمعتقلات بطريقة غير مشروعة خلال الفترة التي يشملها التقرير من اصل(٣٤) اجمالي من تم اعدامهم في النصف الاول من العام ٢٠١٨م، وتوزعوا بين(٩) سياسيين ونشطاء حزبيين و(٥) عسكريون.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير رصد فريق التحالف اليمني عمليات تعذيب قاسية بحق (٢٠٨) محتجز ومعتقل في سجون ومعتقلات تديرها اطراف النزاع اليمنية بينهم (١٠٧) سياسي وناشط حزبي و(٦) اعلاميون و(٢) نشطاء حقوقيون و(١٠) اطفال وامراتين و(١٦) طالباً و(١٥) تريبواً و(١٣) تاجراً و(١٢) عسكرياً ومثلهم من العمال، و(٧) اطباء واكاديميون و(٦) مشائخ اجتماعيون وفئات اخرى، ومن بين ذلك العدد الاجمالي عذبت مليشيا الحوثي (١٩٩) معتقلاً، وعذبت القوات الحكومية (٢) معتقلين ومثلهم عذبتهم قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة.

وثق التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الانسان اختفاء (٢٧٨) يمنياً في عدد

٢٧٨
مخفي قسراً

من المحافظات اليمنية بينهم (٨) نساء و(٦) اطفال و(٤٠) سياسياً وناشطاً حزبياً و(٧) اعلاميون و(٥) نشطاء حقوقيون، و(٧٦) من فئات عمالية و(٣٥) عسكرياً و(٣٢) طالباً و(٢٧) شيخاً اجتماعياً و(١٠) تجار و(٣) اطباء

وأكاديميين و(١٤) توزعوا بين فئات اخرى، اخفت مليشيا الحوثي (٢٣٩) من اجمالي الضحايا، بينما اخفت القوات الحكومية (٢٤)، واخفت القوات العسكرية الموالية للإمارات (١١) ضحية، في حين اخفت جهات مجهولة (٤) ضحايا.

كما وثق التحالف اليمني اعتقال واختطاف (١٠٧٦) يمنياً بطرق غير مشروعة بينهم (٤٢) طفلاً و(٢٣) امرأة و(٢٣٠) سياسياً وناشطاً حزبياً و(٣٢) حقوقياً و(١٧) اعلامياً و(٣٠٧) من الفئات العمالية و(١١٤) طالباً جامعياً ومتوسطاً و(٨١) عسكرياً و(٦٤) تريبواً (٦٠) من فئة التجار و(٤٤) شيخاً اجتماعياً و(٢١) طبيباً واكاديمياً و(٣١) توزعوا بين فئات اخرى، اعتقلت مليشيا الحوثي (٨٥١) معتقلاً من اجمالي من رصدتهم هذا التقرير، في حين اعتقلت القوات

الحكومية (١٧٠) بطريقة غير مشروعة، واعتقلت قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة (٤٣) يمينياً، بينما سُجل اعتقال (٣) من قبل مجهولين. وفي التقرير تعريج على وضع السجون التي استخدمتها اطراف الصراع اليمينية لاحتجاز الحريات، فكل اطراف النزاع تمتلك سجوناً سرية واخرى تديرها بالعلن، ينعدم في اغلبها الوسائل والادوات المناسبة لصحة وحياة السجناء وتفتقر الى ابسط القواعد الدنيا من المعاملة الحسنة، وظروف الاعتقال فيها سيء وغير لائق، اذ تستخدم بنايات غير معدة كسجون وغير خاضعة لإشراف مصلحة السجون اليمينية، وبالنسبة للسجون العامة فهي تستخدم ايضاً بعيداً عن سلطة ورقابة القانون.

احتجاز الحريات والمعاملة القاسية في المواثيق الدولية:

نظرا لصعوبة الوضع في مناطق سيطرة الميليشيا الانقلابية ممثلة بميليشيا الحوثي. وكذلك بعض مناطق سيطرة الحكومة الشرعية. فقد اعتمدت فرق الرصد التابعة لـ«تحالف رصد» عند توثيق كثير من حالات تجنيد الأطفال على عدة معايير تختلف من محافظة لأخرى ومنها افادات وبلغات وشكاوي اقرباء الضحية مكتوبه وشهادات بعض اقارب وجيران الضحايا أو الوجاهات الاجتماعية بالإضافة إلى كشوفات الطوارئ والاستقبال في المستشفيات التي تتلقى الاطفال القتلى والمصابين في جبهات القتال المختلفة.

كما اعتمدت فرق الرصد التابعة للتحالف اليمني لرصد الانتهاكات صور القتلى الأطفال سواء تلك الموثقة بتاريخ الاستشهاد في معارض الصور ومناسبات الاحتفال بيوم الشهيد واسبوع الشهيد ولوائح الشرف المعلقة في مقابر الشهداء والشوارع العامة أو تلك المحمولة اثناء تشييع جثث بعض الأطفال والتي يتباهى بها بعض أولياء أمور الضحايا بينما تستخدمها بعض أطراف النزاع

كوسيلة تحفيز لبقية الأطفال على التوجه نحو الجبهات حتى ينالوا ما نالوه رفقاء طفولتهم. وفي هذه الحالات يتم تمييز ومعرفة اعمار الاطفال إما من خلال افادة ذويهم او المقاربة بين المستوى الدراسي للطفل في السنة التي جند فيها.

كما ان هناك شهادات من مدرسين يعملون في مناطق سيطرة ميليشيا الحوثي والتي تفيد بوجود حملات تجنيد للطلاب دون السن القانونية معظمهم من المرحلين الأساسية والثانوية، إضافة الى المقابلات المسجلة التي أجراها فريق «تحالف رصد» مع اطفال اسرى بيد قوات الحكومة الشرعية كانوا يقاتلون في صفوف الجماعة بعدة جبهات.

كما أجرى الفريق (٣٥) مقابلة مسجلة بالصوت والصورة مع أطفال جندتهم ميليشيا الحوثي والقوات الموالية للرئيس السابق وقوات الحكومة الشرعية في عدة محافظات يمنية بينما لم يتمكن الفريق من الوصول إلى الأطفال المجندين في صفوف تنظيم القاعدة لأسباب أمنية تتعلق بحياة وسلامة أعضاء الفريق. كذلك أجرى الفريق (٢٧٠) مقابلة مكتوبة مع أطفال مجندين وشهود عيان على وقائع تجنيد من هم دون سن الـ ١٨ في محافظات (صنعاء، ذمار، عمران، تعز، مأرب، الجوف، ريمة، البيضاء، صعدة، حجة، المحويت، إب، الحديدة، عدن، لحج، شبوة) فضلا عن قاعدة البيانات والمعلومات الموثوقة التي جمعها الفريق خلال فترة الرصد والتوثيق واستند اليها في صياغة وإعداد هذا التقرير بصيغته النهائية .

وتمثل مشاهدات وملاحظات فريق الرصد والتوثيق الميداني أحد المراجع الأساسية خصوصا وأن كثيرا من مظاهر تجنيد الأطفال والزج بهم في النزاعات

المسلحة صار جزء من مشهد يومي يتكرر أمام الجميع وتحديدًا عند نقاط التفتيش المستحدثة من قبل ميليشيا الحوثي والقوات الموالية للرئيس السابق أو في الشوارع والأسواق العامة والأحياء القريبة من مواقع تمركز أطراف النزاع المسلح ومع ذلك يصعب توثيقها أو حتى التقاطها بعدسات الكاميرات.

الإطار القانوني

عرف نظام روما الاساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية في مادته السابعة الباب الثاني البند (٢-ط) «الاختفاء القسري للأشخاص» بأنه إلقاء القبض على أي أشخاص أو احتجازهم أو اختطافهم من قبل دولة أو منظمة سياسية، أو بإذن أو دعم منها لهذا الفعل أو بسكوتها عليه، ثم رفضها الإقرار بحرمان هؤلاء الأشخاص من حريتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو عن أماكن وجودهم بهدف حرمانهم من حماية القانون لفترة زمنية طويلة.

فيما اشار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الى الاعتقال التعسفي بوصفه حجز الحرية أو التوقيف أو الحرمان من الحرية سواء كان قانونياً أو غير قانوني، ويصبح غير قانوني يستوجب التعويض اذا لم يُحل الى محكمة بشكل سريع دون ابطاء، ونصت المادة التاسعة فقرة(١،٢،٥) من العهد على (١. لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه. ٢. يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعاً بأية تهمة توجه إليه. ٥. لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال غير قانوني حق في الحصول على تعويض).

وأوضحت المعاهدات الدولية بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الثاني

الاضافي الملحق باتفاقيات جنيف والعهدين الدوليين واتفاقية مناهضة التعذيب أنه لا ينبغي المساس بالحريات الانسانية والكرامة المتأصلة في الانسان، وينبغي معاملة الاشخاص المحرومين من حرياتهم او تعرضوا للاعتقالات التعسفية بصورة انسانية تليق بكرامتهم، واعتُبر الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير المشروع للمدنيين انتهاكا جسيما لما ورد في اتفاقية جنيف الرابعة، ويعتبر الحجز غير المشروع لشخص تحميه اتفاقيات جنيف الرابع انتهاكاً جسيماً بمقتضى النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واعتبر هذا النظام ايضاً التعذيب الذي يتعمد « إلحاق ألم شديد أو معاناة شديدة» بندية كانت او عقلية بشخص موجود تحت اشراف المتهم وسيطرته من الجرائم الموجهة ضد الانسانية.

تعتبر أعمال الاختفاء القسري والاعتقال والحجز التعسفي وما يلحق بهما من عمليات تعذيب وسوء معاملة جريمة ضد الكرامة الإنسانية وبدان بوصفه إنكاراً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة وانتهاكاً خطيراً وصارخاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

جميع اطراف النزاع المسلح في اليمن ملزمة باحترام قواعد القانون الدولي الانساني ومبادئ حقوق الانسان وما نهضت به الاتفاقيات التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية من بينها العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكل اطراف النزاع في اليمن سواء الحكومة اليمنية او سلطات مليشيا الحوثي وكذا دول التحالف العربي والقوات الموالية للإمارات واي اطراف اخرى مسيطرة على جزء من الاراضي اليمنية ملزمة بتنفيذ تلك الاتفاقيات والعمل بما جاء في احكامها، وكل هذه الاطراف افراداً او كيانات خاضعة للمسائلة الجنائية المحلية والدولية.

التوصيات

الى مبعوث الامين العام للأمم المتحدة الى اليمن

- العمل على استخدام كافة الوسائل المتاحة للضغط على كل اطراف الصراع المسلح في اليمن للإفراج عن المعتقلين والمختفين قسرياً واعتبار ذلك خطوة اولى في طريق تحقيق سلام شامل، وتخصيص فريق يعمل على زيارة المعتقلين وتحسين ظروف اعتقالهم والتواصل مع منظمات المجتمع المدني لكشف السجون السرية.

الى مليشيا الحوثي

- الكشف عن اماكن احتجاز المختفين قسرياً والافراج الفوري عنهم وعن كافة المعتقلين تعسفاً في سجونها المعلنة والسرية.
- التوقف عن الممارسات المهينة بالمعتقلين بما فيها سوء المعاملة والتعذيب الجسدي او النفسي، والسماح للمعتقلين بالتواصل مع ذويهم.
- الكشف عن كافة السجون السرية واغلاقها والسماح للمنظمات الحقوقية والدولية بما فيها الصليب الاحمر الدولي بزيارة السجون الخاضعة لسيطرتها.

الى الحكومة الشرعية

- الافراج الفوري عن كافة المختفين والمعتقلين ومحاسبة كل من امر او نفذ اعمال الاختفاء والاعتقال وسوء المعاملة للمعتقلين.
- اغلاق كافة السجون السرية والخاصة التابعة للفضائل والكتائب والقوات العسكرية في كافة المناطق الخاضعة لسلطانها.
- ربط كافة السجون واخضاعها لسلطة النيابة العامة، ومنع عمليات حجز

الحريات بعيداً عن توجيه النيابة العامة والقضاء كسلطة وحيدة مخولة بذلك.

الى قادة القوات العسكرية والامنية الغير موالية للحكومة اليمنية:

- الوقف الفوري لكل اشكال الانتهاكات للسكان المدنيين في محافظات عدن وتعز وحضرموت وشبوة وابين والضالع ولحج، واغلاق كافة السجون السرية التي تمتلكها هذه القوات.
- الافراج عن كافة المختفين قسراً في سجون هذه القوات وكذا المختطفين والمعتقلين، ووقف كل اشكال التعذيب التي تمارس فيها.
- العمل على اخضاع هذه القوات لسلطة الحكومة اليمنية والتعاون معها لتقديم كل المتهمين بارتكاب انتهاكات حقوق الانسان الى القضاء للبت في امرهم.

الى قوات التحالف العربي

- الافراج عن كافة المعتقلين في سجون تتبع قيادات التحالف في عدن وحضرموت وتوضيح اماكن المختفين قسرياً، واغلاق كافة السجون، وتعويض كل ضحايا التعذيب والمعاملة القاسية في تلك السجون.
- العمل مع الحكومة الشرعية على حصر السجون واخضاعها لسلطة القضاء ومنع كافة القوات العسكرية من ممارسة دور النيابة العامة والقضاء في الحجز والافراج.

الباب الاول: المعاملة القاسية والاعدام غير المشروع

المعاملة القاسية والعنيفة كانت ابرز الانتهاكات التي استخدمتها اطراف الصراع المسلح ضد المحتجزين والمعتقلين والمختفين قسرياً، فالتأثيرات النفسية لسنوات من الصراع انتجت عوامل تعنيف بشعة لم تكن هذه البشاعة يعرفها اليمينيون كثيراً قبل عام ٢٠١٤م، كما ان عدم انفاذ القانون وايقاع العقاب على مأموري التحقيق ومشرفي السجون في السنوات الماضية اصبحت ممارسات التعذيب والمعاملة القاسية فعلاً مألوفاً يستخدمه اطراف الصراع المسلح ضد المحتجزين في سجونهم، وقد برزت عدد من الوسائل والاساليب التي استخدمت في التعذيب، ومن بين ذلك الضرب بالعصي والصعق الكهربائي والتعليق على الاسطح وبأدوات حادة، والاعتصاب، بالإضافة الى التعذيب النفسي وحرق الجسم بمادة الاسيد «ماء النار» والاهانة والشتم والتجريح في المعتقل وعدم توفير وسائل الصحة والتغذية والمياه الكافية، اضافة الى استخدام معتقلات سيئة التهوية، وقد نتج عن التعذيب ووضع السجون وفاة عدد من المعتقلين فيها او بعد الافراج عنهم بسبب ما تعرضون له من اذى جسدي ونفسي وعنيف، كما ان عدد من المعتقلين نُفذت بحقهم عمليات اعدام غير مشروعة وبلا محاكمة داخل المعتقلات، والبعض الاخر نُفذ بحقهم عمليات اعدام صورية.

خلال النصف الاول من العام ٢٠١٨م سجل فريق التحالف اليمني تعذيب (٢٠٨) معتقل بينهم (١٠٧) سياسي وناشط حزبي و(٦) اعلاميون و(٢) نشطاء حقوقيون و(١٠) اطفال وامرأتين، و(١٦) طالباً و(١٥) تربوياً و(١٣) تاجراً و(١٢) عسكرياً ومثلهم من العمال، و(٧) اطباء واكاديميون و(٦) مشائخ اجتماعيون وفئات اخرى، وقد تصدرت امانة العاصمة كل المحافظات في

وقائع تعذيب المعتقلين اذ سجل تعذيب (١١٨) معتقل فيها، تلتها محافظة البيضاء بواقع تعذيب (٣٠) معتقل، ثم محافظة صعدة بـ(١٦) معتقل تعرضوا للتعذيب، ثم محافظة اب بواقع (١٤) معذب و(٨) عذبوا في محافظة حجة و(٨) اخرين و(٤) في محافظتي صنعاء وعمران بالمناصفة، و(٨) عذبوا في محافظتي تعز والحديدة مناصفة بينهما و(٥) في محافظة ذمار و(٥) في كل من محافظات المحويت وعدن وحضرموت والجوف ومارب، يوضح

الجدول الملحق رقم(١) التوزيع الجغرافي والنوعي لضحايا التعذيب.

وقد ارتكبت كل اطراف النزاع تلك الجرائم بنسب متفاوتة كانت مليشيا الحوثي هي المتصدرة في ارتكابها، اذ سجل تعذيب(١٩٩) محتجزاً في سجون خاصة وسرية وسجون تشرف عليها الميليشيات في امانة العاصمة ومحافظات البيضاء واب وصعدة وحجة والحديدة وذمار وصنعاء وعمران وتعز والجوف والمحويت بينهم(١٠٧) سياسي و(٤) اعلاميون و(٢) حقوقيون و(٥) اطفال وامرأتين وعذبت القوات الحكومية اثنين معتقلين بينهم اعلامي في عدن ومارب، وسُجل تعذيب(٢) محتجزين في سجون قوات عسكرية غير موالية للحكومة اليمنية في تعز وحضرموت ادهم اعلامي والاخر جندي. يوضح

الجدول الملحق رقم(٢) فئات الضحايا والجهات الممارسة لعمليات التعذيب.

كما وثق تحالف رصد موت(٣٦) معتقلاً بسبب التعذيب واعدام (١٤) سجيناً في المعتقلات، فقد تبين ان قوات غير موالية للحكومة قامت بتعذيب(١٩) يمينياً حتى الموت بينهم (٦) سياسيون، وتوزعت تلك القوات بين الحزام الامني في عدن التي عذبت(١٠) حتى الموت، و(٥) عذبوا حتى الموت بسجون قوات الحزام الامني في ابين و(٢) عذبوا بسجن قوات الحزام الامني في لحج و(١) عُذب في سجن لقوات النخبة الشبوانية و(١) في سجن يتبع ادارة امن عدن،

بينما تتهم مليشيات الحوثي بقتل (١٤) محتجزاً بسبب التعذيب في محافظات تعز بواقع (٤) حالات وامانة العاصمة بواقع (٣) حالات وحجة بواقع (٢) حالات ومحافظة اب والحديدة والضالع وذمار وصعدة بواقع حالة وفاة تحت التعذيب لكل منها، وعذبت عناصر تتبع تنظيم القاعدة المتطرف ضحية واحدة حتى الموت في محافظة حضرموت، فيما سُجل حالتها وفاة تحت التعذيب من قبل مسلحين مجهولين في محافظتي ذمار وعدن.

يوضح الجدول الملحق رقم (١) التوزيع الجغرافي والنوعي للضحايا المتوفين بسبب التعذيب وضحايا الاعدام غير المشروع في السجون، ويوضح الجدول الملحق رقم (٢) فئات الضحايا والجهات المتسببة بوفاة المعتقلين.

في حين اعدمت قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة (١٤) معتقلاً في سجونها بينهم (٩) سياسيون، اذ اعدمت قوات مكافحة الارهاب في عدن (٧) معتقلين و(٢) اعدموا من قبل مرافقين لمدير امن عدن شلال شائع، و(٥) اعدموا في مناطق سيطرة كتائب ابو العباس وتتهم عناصر مرتبطة بقواته باعدامهم. يوضح الجدول الملحق رقم (٢) التوزيع الفئوي لضحايا الاعدام غير المشروع في السجون والجهات المنفذة لعمليات الاعدام.

الباب الثاني: المختفين قسريا

يمثل الاختفاء القسري شكلاً من اشكال العقوبة الجماعية للمجتمع، بسبب ما يلاقيه الضحايا وذويهم من ضغوطات نفسية وجسدية وعاطفية تؤثر على مستقبلهم وتنتج في حاضرهم مآسي وقسوة، وقد تطرق اليه القانون الدولي الانساني بوصفه يمثل انتهاكاً وخرقاً لعدد من الحقوق اهمها الحق في الحرية والامان والحق في عدم التعرض للتعذيب والحق في الحياة والهوية والحق في محاكمة عادلة وانتصاف فعال وحق الضحية وذويه في معرفة الحقيقة، ونطمح من خلال هذا التقرير الى تذكير العالم بأهمية البحث عنهم واين هم وما الذي يقاسيه ذويهم.

فخلال فترة الصراع المسلح في اليمن مورس الاختفاء القسري بشكل كبير وغير مبرر، وفي الفترة الممتد لها التقرير سجل التحالف اليمني زيادة في عمليات الاختفاء القسري من كل اطراف الصراع المسلح، تنوع ضحاياها ما بين السياسيين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الانسان والصحفيين والاطفال والنساء وفئات اخرى، وقد تصدرت مليشيا الحوثي اكبر الممارسين لهذه الجريمة في اخفاء خصومها وبراعتها في استخدام عدد من اساليب الاحتجاز وامتهان الكرامة الانسانية وسوء المعاملة.

في الفترة الممتدة بين ١ يناير وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٨ توثق «تحالف رصد» من اختفاء (٢٧٨) يميناً في عدد من المحافظات ابرزها محافظة صنعاء بعدد (٦٥) حالة اختفاء ومحافظة تعز بعدد (٥٥) وصعدة بعدد (٣١) ثم محافظتي الحديدة وحجة بعدد (١٩) حالة اختفاء في كل منهما، تلتها امانة العاصمة بعدد (١٧) حالة اختفاء ثم محافظة عدن بعدد (١٤) حالة اختفاء ثم محافظتي حضرموت

وذمار بعدد (١٣) مختف في كل منهما، ومحافظة البيضاء بعدد (١١) مختف ثم محافظة المحويت بعدد (١٠) حالات اختفاء، و(٤) حالات في محافظة اب، و(٣) حالات في محافظة لحج و(٤) حالات في كل من محافظتي الضالع وريمة مناصفة بينهما، وقد توزع المختفين قسرياً بين عدد من الفئات حيث سجل من بين ذلك العدد الاجمالي (٨) نساء مختفيات و(٦) اطفال و(٤٠) سياسياً وناشطاً حزبياً و(٧) اعلاميون و(٥) نشطاء حقوقيون، و(٧٦) من فئات عمالية و(٣٥) عسكرياً و(٣٢) طالباً و(٢٧) شيخاً اجتماعياً و(١٠) تجار و(٣) اطباء واكاديميين و(١٤) توزعوا بين فئات اخرى.

يوضح الجدول الملحق رقم (١) التوزيع الجغرافي والنوعي لضحايا الاختفاء القسري

وتحقق الفريق من اختفاء (٢٣٩) منهم في المناطق الخاضعة لسلطة مليشيا الحوثي في محافظات صنعاء وتعز وصعدة والحديدة وحجة وامانة العاصمة وذمار والبيضاء والمحويت واب وريمة والضالع ولحج بينهم (٣٥) سياسياً و(٥) اعلاميين و(٣) نشطاء حقوقيون و(٧) نساء و(٤) اطفال و(٦٧) من فئة العمال و(٣١) عسكرياً (٣٠) طالباً و(٢٧) شيخاً اجتماعياً و(١٥) تربيوا و(١٠) تجار و(٣) اكاديميون و(٢) من فئات اخرى، فيما سُجل اختفاء (٢٤) يمينياً تتهم القوات الحكومية باختفائهم في محافظتي حضرموت وعدن بينهم (٣) سياسيون و(٤) نشطاء حقوقيون واطلاميون بالمناصفة و(٤) من فئات عمالية وجندي واحد و(١٢) من فئات اخرى، وقد اخفت قوات غير موالية للحكومة اليمنية في تعز ولحج (١١) يمينياً في سجونها بينهم سياسي واحد وطفل واحد و(٢) طلاب و(٤) من فئات عمالية، اذ تتهم كتائب ابو العباس باختفاء (٩) ضحايا وقوات الحزام الامني في لحج باختفاء ضحيتين، وسُجل اختفاء (٤) يمينيين من

قبل جهات وافراد مجهولين بينهم سياسي واحد وطفل وامرأة في محافظتي
تعز وعدن.

*يوضح الجدول رقم (٢) التوزيع الفئوي لضحايا الاختفاء القسري والجهات المرتكبة
لعمليات الاختفاء.*

الفصل الاول: السياسيون والنشطاء الحزبيون

ابرز من تأثر من جريمة الاختفاء القسري في اليمن هم السياسيون والنشطاء
الحزبيون، ليس في كثرة عدد المختفين ولكن لانهم يمثلون قدراً واسعاً من
التأثير الشعبي وتغيير القناعات، فهم بنظر الجهات الفاعلة والمرتكبة لجريمة
الاختفاء بمثابة خصوم ينبغي اسكات اصواتهم، وغالباً ما يتم احتجازهم بطريقة
غير قانونية وتهم ليست واقعية، عادة ما يكون ذلك وسيلة لتبرير الاحتجاز
امام الرأي العام.

رصد التحالف اليمني اختفاء (٤٠) سياسي وناشط حزبي في امانة العاصمة
ومحافظات الحديدة وصنعاء وعدن وحجة وذمار وصعدة وريمة ولحج وتعز
والمحويت والبيضاء تتهم مليشيا الحوثي باختفاء (٣٥) سياسياً منهم، في حين
تتهم القوات الحكومية باختفاء (٣) سياسيون، وسياسي واحد تتهم باختفائه قوات
لا تخضع لسيطرة الحكومة وسياسي واحد يتهم مجهولين باختفائه. *يوضح الجدول
الملحق رقم (٣) توزيع الضحايا السياسيون جغرافياً والجدول رقم (٤) يوزع الضحايا
السياسيون بحسب الجهات المنتهكة.*

الفصل الثاني: الاعلاميون والمدافعون عن حقوق الانسان

اصبح عمل الاعلاميون والمدافعون عن حقوق الانسان في اليمن محفوفاً بالمخاطر، فعلاوة على ما يتعرضون له من انتهاكات قد تصل الى اهدار قههم في الحياة، وانتهاكات اخرى تتعلق بكرامتهم الانسانية، فان جريمة احتجاز الحرية والاختفاء القسري لهذه الفئة اصبح بارزاً خلال سنوات الصراع المسلح، والجديد فيه هو دخول اطراف متعددة مارست هذه الجريمة سواء كتائب عسكرية وقوات موالية للحكومة الشرعية او قوات تشرف عليها دولة الامارات العربية المتحدة، اضافة الى تزايد حدته في المناطق المسيطر عليها من قبل مليشيا الحوثي خلال النصف الاول من العام ٢٠١٨م.

فقد وثق «تحالف رصد» اختفاء (٧) اعلاميين و(٥) نشطاء حقوقيين في العاصمة صنعاء والعاصمة المؤقتة عدن والحديدة وحجة وصعدة وصنعاء تتهم مليشيا الحوثي باختفاء (٥) اعلاميين و(٣) نشطاء حقوقيين، وسُجل اختفاء (٤) اعلاميين وحقوقيين بالمنافسة من قبل القوات الحكومية، يوضح الجدول الملحق رقم (٣) توزيع الضحايا الاعلاميين والنشطاء الحقوقيين جغرافياً، ويوضح الجدول رقم (٤) توزيع الضحايا الاعلاميين والنشطاء الحقوقيين بحسب الجهات المنتهكة.

الفصل الثالث: الاطفال والنساء

خلال عمل فريق التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الانسان في المحافظات والمناطق اليمنية، لاحظ الفريق عدد من عمليات الاحتجاز والاختطاف والاختفاء القسري للنساء والأطفال، كما لوحظ ارتفاع نسبتها في المحافظات الخاضعة لسيطرة مليشيا الحوثي، وهي ترتبط في كثير من الحالات بالضغط الذي تمارسه مليشيا الحوثي على اليمنيين من اجل انخراط الاطفال للتجنيد في صفوفهم او لإجبار احد من ذويهم بتسليم نفسه للمليشيا، بالإضافة الى قضايا

اجتماعية اخرى يمارس فيها الضغط باحتجاز النساء والاطفال. تحقق التحالف اليمني من اختفاء (٨) نساء و(٦) اطفال خلال النصف الاول من العام ٢٠١٨م في محافظات صنعاء وعدن واب والبيضاء والحديدة وتعز وحجة، وخلال البحث والتحقيق تبين ان مليشيا الحوثي اخفت(٧) نساء و(٤) اطفال، بينما اخفت قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة طفل واحد، واختفي طفل وامرأة بيد جهات مجهولة. **يوضح الجدول الملحق رقم(٣) توزيع ضحايا الاختفاء من النساء والاطفال جغرافياً، ويوضح الجدول رقم (٤) توزيع الضحايا الاطفال والنساء بحسب الجهات المنتهكة.**

وقائع

سامي يونس عياش محمد ٣١ عاماً جندي سابق ومختل عقلياً يقيم في مديرية جعار، اعتقلته قوات الحزام الامني في ابين ثم قاموا بإعدامه، حصل التحالف اليمني على وقائع الحادثة من عدد من المصادر وكانت تتلخص في ان الضحية كان احد اعضاء اللجان الشعبية في محافظة ابين وقاتل معها ضد الحوثيين وأصيب أصابه بالغه اضافة الى خلل عقلي فغادر منزله شاردا منذ عامين نتيجة ما أصابه من خلل عقلي، استدعى قائد الحزام الأمني عبد اللطيف السيد الضحية قبل فترة وبسبب فقدان عقله اخلي سبيله مع تعهد والده بإحضاره وقتما يريد قادة الحزام الامني لأنه يدرك ان ابنه مصاب بخلل عقلي ولا يشكل أي خطورة، وبحسب إفادات لشهود فانهم قد وجدوا سامي يأكل طعامه من القمامة والكل يعلم باختلال عقله وذلك من بعد حرب ٢٠١٥م، وفي يوم السبت الموافق ٢٨ ابريل ٢٠١٨م عاد سامي الى منزل والده بعد ان ظل مفقوداً لفترة وكانت حالته سيئة، وقبل ذلك كان قادة الحزام الامني في ابين قد تواصلوا مع والد سامي بضرورة احضار ولده، وعند عودته تواصل والد سامي مع قائد

الحزام الامني عبداللطيف السيد بان ولده موجود في المنزل، فارسل السيد طقمين عسكريين فقاموا بأخذ سامي معهم بغية التحقيق وتعهدوا بإعادته، فوثق أهل الضحية بما قاله قائد الحزام الأمني ولان ولدهم يعاني من مرض عقلي واضح اعتقدوا انه سيطلق سراحه فوراً، وتم تسليمه لأفراد الطقمين العسكريين أمام أشخاص في مديرية جعار.

وفي ساعات الصباح الأولى من يوم الاحد علم ذوي الضحية من مواقع التواصل الاجتماعي عن مقتل سامي، وكانت تشير اخبار مواقع التواصل بان سامي احد افراد تنظيم القاعدة وانه قتل في مطاردة لعصابات التنظيم في محافظة لحج وانه احد القادة في تنظيم القاعدة، لكن ذوي الضحية يعرفون ان تلك الاخبار زائفة وملففة وغير صحيحة لانهم يدركون ان سامي مختل عقليا وانه تم تسليمه لقيادة الحزام الامني طواعية، وقد عمل اهل الضحية على التواصل بقيادة الحزام الامني في ابين لكنهم يرفضون الردود الهاتفية، وعلما فيما بعد ان جثة سامي موجودة في ثلاجة مستشفى الرازي وترفض ادارة المستشفى عمل تقرير طبي بالواقعة خوفا من عبداللطيف السيد، ويتهم ذوي الضحية قيادة الحزام الامني بقتل سامي بعد تسليمهم اياه مع ادراكهم انه مختل عقليا وليس له صلات بالتنظيمات الارهابية.

(ع.ع.ا.م) ٢٧ عاماً احد افراد المقاومة في عدن ممن قاتلوا ضد الحوثيين ابان تحرير مدينة عدن مختفي منذ ٢٣ يناير ٢٠١٨م وحتى اللحظة، تواصل التحالف اليمني بعدد من المصادر ذات الصلة والارتباط بقضيته وحصلنا على عدد من المعلومات تفيد بان عصام يسكن في حي الشيخ اسحاق مديرية المعلا، بعد وضعه للسلاح عاد لممارسة حياته اليومية بشكل طبيعي فكان يتعرض

للملاحقة من قبل جماعة مسلحة تتبع قوات مكافحة الإرهاب في عدن دون معرفة الاسباب وكان يفلت منهم كل مرة، وفي يوم الثلاثاء ٢٣ يناير ٢٠١٨ كان الضحية يستقل دراجة نارية في الشارع الرئيسي بالمعلا وكانت مجموعة مسلحة تراقبه وهم مغطين على وجوههم بأقنعة سوداء ويستقلون سيارة (FG) بيضاء معكسة، فاصطدمت تلك السيارة بالدراجة النارية التي يستقلها الضحية فسقط على الارض وانتشر افراد المجموعة شاهري السلاح بوجهه، فوقف عصام رافعا يده مستسلما لهم وهو أعزل من السلاح، فأطلق المسلحون عليه النار واصابوه اصابة بالغة في كلتا رجليه ثم أخذوه وهو ينزف الى مدينة التواهي، ونقلوه بعدها الى مستشفى أطباء بلا حدود وخضع فيه لعمليات جراحية.

ظل الضحية في المستشفى لمدة ثلاثة أيام متواصلة وكانت والدته بجانبه للعناية به، وفرض المسلحون عليه وعلى المستشفى حراسة مشددة، وبعد ثلاثة ايام اخذ المسلحون الضحية من المستشفى وهو لا يزال بحاجة للعلاج والرعاية، ومنذ ذلك الوقت واسرته تبحث عنه وقد قابلوا مدير امن عدن شلال شائع والنائب العام لكن دون جدوى، والاذخار التي نقلت الى الاسرة تقيده ان الضحية معتقل في سجن سينما وضاح، واكدت ادارة مستشفى اطباء بلا حدود ان المجموعة المسلحة التي اخذته من المستشفى تتبع قوات مكافحة الإرهاب التابعة لإدارة امن عدن ولا يزال مختفياً حتى اللحظة.

الصحفي والناشط السياسي انور احمد محمد الركن ٤٨ عاماً من ابناء محافظة تعز ومقيم في العاصمة صنعاء كان يعمل في عدة صحف وعضو حزب البعث العربي الاشتراكي، قرر السفر من العاصمة صنعاء الى مسقط رأسه في منطقة الراهدة تعز في شهر سبتمبر من العام ٢٠١٧م واختفى اثره وهو في

الطريق الرابط بين العاصمة صنعاء وتعز الى ان عثر عليه في اواخر يونيو ٢٠١٨م في سجن مدينة الصالح بتعز التابع لمليشيا الحوثي، وافرغ عنه وتوفي بعد ثلاثة ايام من الافراج عنه بسبب التعذيب الذي تعرض له في المعتقل.

التقى فريق التحالف اليمني (ع.م.ر) احد اقارب الضحية وذكر ان الضحية انور كان عائداً من العاصمة صنعاء واختفي لمدة عشرة اشهر، ظلوا يبحثون عنه طوال تلك الفترة بلا جدوى، واثناء زيارة احد اقارب الضحية لقریب له في سجن مدينة الصالح شاهد انور في السجن فجأة وكان بادياً عليه هزيل الجسم، فتواصل ذلك الزائر مع الشاهد هنا واخبره بوجود انور، فذهب الى معتقل مدينة الصالح للمتابعة عن افراج انور فتقرر الافراج عنه، ويضيف الشاهد كان انور شبه ميت عند الافراج عنه ولا يستطيع ان يشرب الماء وليس له قدرة على الكلام، حاولنا استفساره ما الذي حدث فقال ان الحوثيين كانوا يحقنوه بمادة مثل الاسيد «ماء النار» فقمنا بإسعافه الى عيادة الدكتور محمد عبدالقادر في المنطقة، وحاول الطبيب جاهداً انقاذ حياته الا ان جسمه لا يستجيب للعلاج وقد توفي يوم الخميس ٧ يونيو ٢٠١٨ أي بعد ثلاثة ايام من الافراج عنه من سجن مدينة الصالح.

(١.ع.ك) ٢٨ عاماً مختفي منذ اعتقاله في مدينة عدن بتاريخ يوم الثلاثاء الموافق ٩ مايو ٢٠١٧م، تفيد المعلومات التي حصل عليها التحالف اليمني بان الضحية هو الابن الوحيد لأبويه وانه يعاني من مرض التوحد منذ صغره، وفي يوم اعتقاله داهمت قوات مكافحة الارهاب منزل والده في مدينة الشعب عدن عند العاشرة مساء وهم يتناولون طعام العشاء وقاموا بمحاصرة الحي بالأطعم العسكرية ومنعوا الحيران من دخول الحي وطوقها بالأطعم والمدركات،

وفجأة اقتحم المنزل افراد مجهولين ومسلحين ملثمين بعد كسرهم لباب المنزل دون اذن بذلك فأطلقوا الرصاص واثاروا الرعب في المنزل وقاموا بتفتيشه ثم سألوا عن الضحية وتوجهوا لغرفته وأخذوه بالقوة الى حوش المنزل وأجلسوه ارضا قبل نقله فوق احد الاطقم، فشهد أبناء الحي تلك الاطقم بعد اخذهم للضحية واتجهوا الى معسكر التحالف ثم خرجت تلك الاطقم من معسكر التحالف وغادرت باتجاه المنصورة.

وفي اليوم الثاني اتصل مجهولين بوالد الضحية طالبين منه ان يحضر اليهم اللاب توب الخاص بابنه واعطوه موعد للقاء ومكانه في جولة فندق عدن وطلبوا منه الا يحدث احد بذلك، فذهب احد الاشخاص ممن يقرب للضحية ويعمل في قوات الحزام الأمني وقابل شخصين ملثمين في سيارة واعطاهم اللاب توب والهاتف الخاص بالضحية واخبرهم انه يعاني من مرض التوحد فردوا عليه بانه قد تبين لهم ذلك من خلال التحقيق، وظل والد الضحية يبحث عن ولده في عدد من الاماكن وقابل مدير امن عدن شلال شائع ووعده بالتحقيق في موضوع اختفاء ولده، لكن الضحية مختفياً حتى كتابة هذا التقرير لا تعلم اسرته عنه شيئاً.

الاعلامي سهيل عبدالرحمن الخرباش اعتقله الحوثيين من منزل عمه في العاصمة صنعاء بتهمة مناصرته لما يعرف بالمقاومة الشعبية في تعز، تنقل في سجون تابعة للحوثيين لأكثر من عام ثم أفرج عنه بصفقة تبادل للأسرى حسب وصفه، بعد الافراج عنه التقاه فريق التحالف اليمني وقال انه كان في زيارة الى منزل عمه في العاصمة صنعاء حيث حضر طقم مسلحين حوثيين وتم اخذه من المنزل وادعوه سجن خاص بقسم شرطة الحميري، مكث في

ذلك السجن لمدة اسبوع منذ اعتقاله في يوم الاثنين الموافق ٢٦ يونيو ٢٠١٧م، ويضيف نقلوني بعد ذلك الى سجن البحث الجنائي بالعاصمة ووضعوني في زنزانة انفرادية لمدة شهرين وفي تلك الزنزانة تعرضت لاصنوف متعددة من التعذيب الجسدي والنفسي.

اضاف الاعلامي سهيل في تلك الزنزانة تم التحقيق معي لثمان جلسات تحقيق كل جلسة كانت تستمر لمدة خمس ساعات منذ الساعة الثامنة مساء حتى الواحدة بعد منتصف الليل، كنت اتعرض للضرب والاهانة والصفع من المحقق «محمد قوي» احد ضباط البحث الجنائي، ويضيف كان يقوم ذلك الضابط بتعليقي بواسطة حديدة مربوطة بين طاولتين حيث تكون الحديدة خلف الركبة والراس متدلي الى الاسفل في عملية تعذيب يطلق عليها «الشواية» وكان يتم تعذيبي ايضاً بإجباري الوقوف على رجل واحدة لمدة ساعة او ساعتين من اجل انتزاع اعترافات مني باني اعمل مع المقاومة الشعبية في تعز وعندما لم يحصل على أي معلومات سلمني لمحقق اخر من جهاز الامن السياسي ثم محقق اخر من جهاز الامن القومي، وخلال ذلك لم يسمحوا لي بالتواصل مع اسرتي ولم يكن احد يعرف بمكان اعتقالي، بعد شهرين من التعذيب في البحث الجنائي تم نقلي الى قسم الاسرى في السجن المركزي بالعاصمة صنعاء وكنت ضمن (١٣٠) معتقل في ذلك القسم، وفي السجن المركزي سمح لي بالتواصل مع اسرتي ولأول مره بشرط عدم اخبارهم بمكان احتجازي، ويقول الخريباش انه خلال فترة احتجازه التي استمرت لمدة سنة وخمسة ايام كان التعامل معه قاسياً والاكل الذي يقدم اليه والسجناء غير صالح للاستخدام ولا تتوفر رعاية صحية، ومن اصابه المرض من السجناء يشتري العلاج من خارج السجن على حسابه الخاص ومن لم يوجد معه فلوس يظل طريق مرضه لا احد يلتفت اليه، ويقول انه افرج عنه في صفقة تبادل للأسرى بين الحوثيين وقوات المقاومة

في تعز مع انه لم يكن اسير حرب بل تم اعتقاله من منزل عمه في العاصمة صنعاء.

الناشط الانساني (ز.ا.م.ق) ٥٤ عاماً يسكن في مديرية المعلا ويعمل في جمعية اقرأ الخيرية اختطفه مسلحون مجهولون فجر يوم السبت الموافق ٢٧ ابريل ٢٠١٨م، تقول قريبتة (ف.ي.ط) ان الضحية خرج لأداء صلاة الفجر في مسجد الحي الذي بني بواسطة متابعته هو لرجال الخير والذي يبعد عن منزله قرابة ١٠٠ متر، واثناء توجهه الى المسجد باغتته سيارة نوع «سنتافي» سوداء كانت تنتظره في طرف الشارع المقابل لمخرج منزله فخرج من تلك السيارة مسلحون ملثمون بلباس مدني وقاموا مباشرة بالتهجم عليه وبطحه ارضا، حاول زكريا استيضاح الامر منهم وماذا يريدون منه لكنهم قاموا بالاعتداء عليه بأعقاب البنادق واهانتة فأخذوه بالقوة، تضيف قريبة الضحية ان بعض المصلين اللذين كانوا ذاهبون للمسجد لأداء صلاة الفجر تجمعوا لإنقاذه فأطلق المسلحون عليهم النار وكل من حاول الاقتراب منه ثم ذهبوا به الى جهة مجهولة دون ان نعرف الاسباب.

واضافت قريبة الضحية انه عُرف بين ابناء الحي بواسطة اعماله الخيرية واعمال الاغاثة الانسانية ولا يُعرف عنه أي سلوك للعنف بل انه لم يحمل السلاح من قبل قط، وتقول ان لديهم معلومات انه معتقل في سجن سينما وضاح ولديهم وعود من شلال علي شائع مدير امن عدن بالإفراج عنه لكن دون فائدة، لا نعرف اين نذهب ولا لمن نلتجئ ولا يزال مصيره مجهولاً حتى اللحظة بحسب افادة الشاهدة.

الباب الثالث: المعتقلين والمختطفين

انتشرت قضايا الاعتقال التعسفي والاختطاف بشكل مثير للقلق، فعمليات الاعتقال او احتجاز الافراد تتم غالباً بطريقة مخالفة للقانون وغير منسجمة مع اجراءات قانونية سليمة، حيث تكون تلك الاعتقالات نابعة عن تعسف او لا منطوق يحكمها، وقد اصبحت هذه الجريمة ظاهرة غير محتكمه للقانون تمارسها كل اطراف الصراع المسلح في اليمن، واصبح هاجس السكان نابعاً من خوف الاعتقال عند المرور بأراضي خاضعة لهذا الطرف او ذاك، وقد تزايدت عمليات الاحتجاز والاعتقال التعسفي بشكل كبير خلال النصف الاول من العام ٢٠١٨، خصوصاً بعد الصراع العنيف الذي تفجر بين الحلفاء مليشيا الحوثي وقوات صالح في المحافظات الشمالية، والصراع بين قوات حكومية وفصائل عسكرية لا تخضع لسيطرة الحكومة كالذي حدث في محافظتي عدن وتعز. تعددت دوافع الاعتقال والاختفاء لكن اغلبه اتسم بطابع سياسية او بدافع الخصومة واستهدفت السياسيين والاعلاميين والنشطاء وكذا الاطفال والنساء وفئات أخرى، وانتشرت الاعتقالات وقضايا الحجز التعسفي في النقاطات بين سيطرة الاطراف، اضافة الى الاحتجاز الذي يستهدف حرية التنقل والحركة بين المحافظات، وقد مارست هذا النوع بكثرة مليشيا الحوثي في المداخل التي تربطها بالمناطق التي تخضع لسيطرة الحكومة اليمنية وكذا قوات الحزام الامني في عدن والتي لا تخضع فعلياً لسلطة الحكومة اليمنية.

وثق التحالف اليمني اعتقال (١٠٦٧) يمينياً خلال النصف الاول من العام ٢٠١٨م، لمحافظة صنعاء النصيب الاكبر في تلك الانتهاكات، اذ بلغ عدد المعتقلين فيها (١٥٢) تلتها محافظة المحويت بواقع (١٢٤) معتقلاً ثم محافظة البيضاء بواقع (١١١) معتقلاً ثم محافظة تعز بواقع (٨٧) معتقلاً، تليها محافظة

الحديدة بواقع (٧٩) معتقلاً ومحافظة ذمار بواقع (٧٧) معتقلاً ومحافظة عمران بواقع (٧٥) معتقلاً ومحافظة عدن (٦٢) معتقلاً ثم امانة العاصمة بواقع (٦٠) معتقلاً، تلتها محافظة لحج بواقع (٥٤) معتقلاً وكذا محافظة حجة بواقع (٣٩) معتقلاً ثم محافظة الضالع بواقع (٢٩) معتقلاً ومحافظة ابين بواقع (٢٨) معتقلاً، وسجل اعتقال (٥٢) مناصفة بين محافظتي اب وحضرموت، ومحافظة الجوف (١١) معتقلاً ثم محافظة مارب (١٠) معتقلين ومحافظة ريمة (٩) معتقلين و (٨) معتقلين توزعوا بين محافظتي صعدة وشبوة مناصفة بينهما. وقد توزع المختطفين والمعتقلين بين عدد من الفئات، اذ بلغ عدد المعتقلين من الاطفال (٤٢) طفلاً والنساء (٢٣) امرأة و (٢٣٠) سياسياً وناشطاً حزيباً و (٣٢) حقوقياً و (١٧) اعلامياً، و (٣٠٧) من الفئات العمالية و (١١٤) طالباً جامعياً ومتوسطاً و (٨١) عسكرياً و (٦٤) تريبوياً، واعتقال (٦٠) من فئة التجار و (٤٤) شيخاً اجتماعياً و (٢١) طبيباً واكاديمياً و (٣١) توزعوا بين فئات اخرى. يوضح الجدول الملحق رقم (١) التوزيع الجغرافي والنوعي للمعتقلين والمختطفين.

تحقق التحالف اليمني من اعتقال مليشيا الحوثي لـ (٨٥١) بينهم (١٢٣) سياسياً وناشطاً حزيباً و (٢١) ناشطاً حقوقياً و (١٣) اعلامياً و (٣٦) طفلاً و (٢٠) امرأة واعتقال (٣٢١) من فئة العمال، بينما اعتقلت (١٠٧) طالباً و (٦٦) عسكرياً و (٥٩) تريبوياً و (٤٤) شيخاً اجتماعياً و (٣١) تاجراً و (١٩) طبيباً واكاديمياً و (١١) معتقلاً من فئات اخرى، بينما اعتقلت القوات الحكومية (١٧٠) ضحية بطريقة غير مشروعة بينهم (١٠٥) سياسي وناشط حزبي و (٦) حقوقيين و اعلامي واحد و (٣) نساء وطفل واحد و (٢٢) تاجراً و (٥) طلاب و (٤) عمال و (٤) جنود و تريبوي واحد واكاديمي واحد ايضاً و (١٧) معتقلاً من فئات اخرى، وقد سُجل اعتقال (٤٣) ضحية من قبل قوات غير موالية للحكومة اليمنية في لحج وتعز وحضرموت وشبوة وعدن بينهم (٥) حقوقيون و (٣) اعلاميين و (٢) سياسيين

و(٣) اطفال و(١١) عسكرياً و(٧)تجار و(٤) تربيون و(٣) من العمال و(٢) طلاب واكاديمي واحد و(٢) من فئات اخرى، واستوثق التحالف ايضاً من اختطاف(٣) يمنيين بينهم طفلين من قبل جهات مجهولة. يوضح الجدول الملحق رقم(٢)التوزيع الفئوي للمعتقلين والجهات التي قامت بالاعتقال.

الفصل الاول: السياسيون والنشطاء الحزبيون

وثق التحالف اليمني اعتقال(٢٣٠) سياسياً وناشطاً حزبياً خلال الفترة التي يشملها التقرير في محافظات عدن والمحويت والبيضاء ولحج وابين والحديدة وذمار وتعز وامانة العاصمة، وصنعاء وعمران وحجة وريمة واب وصعدة،كانت مليشيا الحوثي هي الفاعل الابرز في اعتقال السياسيين والنشطاء الحزبيين، اذ اعتقلت(١٢٣) سياسياً من بين ذلك العدد الاجمالي، وكانت القوات الحكومية هي الثاني بعد مليشيا الحوثي في اعتقال السياسيين والنشطاء الحزبيين، اذ اعتقلت تلك القوات(١٠٥) سياسي وناشط حزبي، واعتقلت قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة الشريعة سياسيين اثنين. يوضح الجدول الملحق رقم(٣) توزيع ضحايا الاعتقال من السياسيين جغرافياً، ويوضح الجدول رقم(٤) توزيع السياسيين المعتقلين بحسب الجهات المنتهكة.

الفصل الثاني: الاعلاميون والمدافعون عن حقوق الانسان

تحقق «تحالف رصد» من اعتقال (٣٢) ناشطاً حقوقياً و(١٧) اعلامياً في امانة العاصمة والحديدة وحضرموت ومارب وذمار والضالع واب والمحويت وصنعاء ولحج، اعتقلت مليشيا الحوثي من بينهم(٢١) ناشطاً حقوقياً و(١٣) اعلامياً، في حين اعتقلت القوات الحكومية(٦) نشطاء حقوقيين واعمالي واحد، بينما اعتقلت لا تخضع لسيطرة الحكومة (٥) نشطاء حقوقيين و(٣) اعلاميين. يوضح الجدول الملحق رقم(٣)توزيع ضحايا الاعتقال من الاعلاميين والنشطاء الحقوقيين بحسب المحافظات، ويوضح الجدول الملحق رقم(٤) التوزيع بحسب الجهات المنتهكة للاعلاميين والنشطاء الحقوقيين.

الفصل الثالث: الاطفال والنساء

وثق التحالف اليمني اعتقال (٤٢) طفلاً و(٢٣) امرأة في امانة العاصمة والبيضاء والضالع وعمران وذمار وصنعاء وتعز ولحج وحضرموت وحجة، اعتقلت مليشيا الحوثي من بين ذلك العدد الاجمالي (٣٦) طفلاً و(٢٠) امرأة، واعتقلت القوات الحكومية (٣) نساء وطفل واحد، واعتقلت قوات لا تخضع لسيطرة الحكومة (٣) اطفال، وسُجل اعتقال طفلين من قبل جهات مجهولة. يوضح الجدول الملحق رقم(٣) التوزيع الجغرافي لضحايا اعتقال النساء والاطفال، ويوضح الجدول الملحق رقم(٤) توزيع ضحايا الاعتقال للنساء والاطفال موزعين بحسب الجهات المنتهكة.

وقائع

(ع.ح.ط) ٣٠ عاماً منطقة الحائط عيال سريح ناشط سياسي في حزب المؤتمر الشعبي العام بالمديرية، حضر اليه مسلحين حوثيين الى منزله في مدينة عمران فوجدوا زوجته فقالت لهم انه مسافر في العاصمة صنعاء، وعندما علم بالخبر عاد الى قريته مسقط راسه، فداهم مسلحين حوثيين القرية واعتقلوه في العاشرة صباحاً من يوم الثلاثاء الموافق ٢٤ ابريل ٢٠١٨ من منزله في مسقط راسه، حيث اقدم مسلحين تابعين لمليشيا الحوثي على اعتقاله بتهمة التخابر مع السعودية في قضية مقتل ما يسمى برئيس المجلس السياسي لمليشيا الحوثي «صالح الصماد» وكان الضحية قد كتب في حائطه على الفيسبوك معلقاً على خطاب متلفز لصالح الصماد قال فيه ان هذا اخر خطاب لك، وبالمصادفة قتل الصماد، فاعتبر الحوثيين ذلك تخابراً من الضحية مع السعودية، وبحسب(ن.ح.ح) احد اقرباء الضحية فان الضحية نقل الى سجن عمران ثم تم نقله الى سجن الامن السياسي بالعاصمة صنعاء وظل اكثر من شهر لا احد يعرف مصيره، حتى تم التواصل بأحد القيادات الحوثية في عمران وبوساطته سمح لزوجة

المعتقل بزيارته في صنعاء لوقت قصير جداً، ويقول قريب الضحية انه لا يزال معتقلاً بتلك التهمة التي لفتت له ويمنع عن اسرته الاتصال به او زيارته.

(ع.ع.أ) ٤٨ عاماً ناشط سياسي في حزب الاصلاح، اعتقلته كتائب ابو العباس في تعز وتعرض لمعاملة قاسية في السجن وعملية اعدام صورية، التقاه التحالف اليمني فقال، كنت جالس في مسجد الخيرات حي الجمهوري مساء يوم الثلاثاء ٢٤ ابريل ٢٠١٨ فحضر اليه مجموعة من المسلحين وهم مغطي اعينهم عرفت احدهم يدعى احمد الصرة وهو من ابناء الحي الذي اسكن فيه وهو احد افراد كتائب ابو العباس، فوجهوا عليّ السلاح وامروني بالقيام وتم اخذي انا و(س.ا.ط) الى فوق الطقم وقاموا بعصب اعيننا ثم غادروا بنا الى منطقة المجلية وادخلونا الى حوش منزل عبدالرحمن هائل سعيد فقالوا لي استعد للشهادة أي انهم سيقومون بإعدامي، رديت عليهم اني ابحت عن الشهادة وردوا عليّ انهم سيعدمونني ويعلقوني ويرموا بي الى السائلة، فقام احدهم بضرب طلقة نارية الى الجدار الذي استند عليه، ثم اخذونا مرة اخرى الى فوق الطقم ويضيف الضحية قام الافراد المسلحين بعصب اعيننا ثم اخذونا الى فوق الطقم وذهبوا بنا الى مدرسة مجمع هائل التابعة لكتائب ابو العباس في المدينة القديمة، واطلعونا الى الدور الثالث وقاموا بالتفريق بيني وبين صديقي ووضعونا في غرفتين متفرقتين، واذاف كنت معتقل في تلك الغرفة مع ١٧ شخصاً اخرين، ولم يسمحوا لي بالتواصل هاتفياً مع اسرتي وفعلوا ذلك مع المساجين بجواري، وقد عاملونا معاملة قاسية في السجن وكانوا لا يسمحوا لنا بالذهاب الى الحمام سوى مرة واحدة في اليوم، والاكل الذي عطونا اياه كان لا يكفيننا وكان طعاماً لا يلبي حاجتنا ويشبع جوعنا، وفي احدى الليالي جاء الينا احد افراد الحراسة وانهضنا من النوم وقال ان ابو العباس سياتي لزيارتنا، فحضر الينا ابو العباس الساعة الثانية بعد منتصف الليل وبجواره احد المسلحين موجهاً فوهة بندقيته

باتجاه السجناء، فبدأ ابو العباس بسؤال السجناء عن سبب سجنهم حتى جاء دوري وسألني عن سبب سجنني فقلت له ان احمد الصرة هو من اعتقلني من مسجد الخيرات فطلب الشيخ ممن هم بجواره تسجيل اسمي لكي ينظر لحالتي، لكنه لم يفعل شيئاً فمكثت في السجن (٢٨) يوماً وفي تاريخ ٦ رمضان تم نقلنا الى منزل ابو العباس في المدينة القديمة فحضر نبيل الواصلي الى المنزل وقام بأخذنا معه وتم الافراج عنا بوساطة وكيل المحافظة عارف جامل.

احتجز مسلحي مليشيا الحوثي المواطن (ع.ق.ج) وزوجته وطفليه ومن ثم اعتقال الضحية، يروي (ص.ي.ص.ج) ان قريبه كان ماراً بسيارته في نقطة تفتيش تابعة للحوثيين في منطقة بيت الوشر على طريق ارحب الجوف، ومعه زوجته (ه.م.م.خ) وطفليه، يوم الاحد الموافق ٤ فبراير ٢٠١٨، فتم احتجازه من الساعة الثانية ليلاً مع زوجته وطفليه حتى ظهر ذلك اليوم، ويضيف قريب الضحية ان احد مشرفي الحوثيين ويدعى «ابو الفضل» عبدالله القصير قام بتهديد الاسرة ونقلهم الى ادارة امن بيت مران وقام بنهب سيارة الضحية «هيلوكس» وفلوس كانت بحوزته، فقام الضحية بالتواصل مع احد اقاربه فحضر اليه وقام الحوثيين بتسليمه زوجة الضحية وطفليه، واطاف قريب الضحية ان التهمة التي وجهت للضحية هو انه من المنصرين للشرعية وانه كان في مارب لذلك السبب، ولا يزال معتقلاً حتى كتابة هذا التقرير بحسب قريب الضحية الذي التقاه فريق الرصد.

الجندي (ع.ا.ي.ح) من منطقة بني حسام تعز، اعتقله مسلحي مليشيا الحوثي وهو عائد الى منزله بحجة انه مجند في احد الألوية التابعة للشرعية، يقول (م.ع.ع.ا) ان الجندي كان عائد من مارب لزيارة اهله في القرية، وبينما

هو في باص مع مسافرين اخرين مر على نقطة تفتيش لمسلحي الحوثي في شارع الستين شمالي مدينة تعز، فقام المسلحين بإنزاله من الباص هو وعدد من زملائه وتم نقلهم الى معتقل مدينة الصالح في الحوبان شرقي مدينة تعز ولا يزالون معتقلين في ذلك السجن ويُمنع عنهم الزيارات او الاتصال بذويهم، ويضيف قريب الضحية ان الجندي وزملائه اعتقل في يوم الخميس الموافق ٧ فبراير ٢٠١٨م.

تعرض الجندي في اللواء ٢٢ ميكا بتعز عادل عبدالله حسن للتعذيب النفسي والجسدي والمعاملة القاسية بعد اعتقاله في سجون تابعة لكتائب ابو العباس في تعز، التقاه فريق الرصد بعد الافراج عنه وقال، كنت مع افرادي في موقع عسكري بمنزل توفيق عبدالرحيم وفي يوم الاثنين الموافق ٢٣ ابريل ٢٠١٨م حضر عادل العزي القيادي في كتائب ابو العباس ومعه مجاميع من الكتائب وعناصر تنظيمات اخرى فقاموا بتطويق الموقع واستسلمت مع افرادي، فتم اخذنا الى مدرسة مجمع هائل وهو مقر قيادة كتائب ابو العباس، وعند ادخالي مع افرادي الى بوابة المدرسة قام احد حراسة البوابة بالاعتداء على احد افرادي يدعى «محفوظ» بأعقاب البنادق والضرب العنيف حتى سال الدم من وجهه وراسه، ويضيف ادخلونا الى غرفة واحتجزونا فيها ولم يتم اعطائنا طعام الغداء يومها، وعند حلول المساء دخل الينا شخص يدعى عمرو جامل وركل باب الغرفة بقوة ثم مسكني في وجهي ولطمني على خدي وتوعدني بان يعود اليّ.

واضاف عند الساعة الثانية بعد منتصف الليل حضر عمرو جامل ونحن نائمون في غرفة الحجز انا وافرادي فمسكني في رقبتي وادارني على الجدار فقام بتقييد يديّ وتعصيب عيناى ثم احضر طفل معتقل في المدرسة يدعى «ديني»

وقام بتقييد يديه والتعصيب على عينيه ايضاً فأخذوني انا والطفل في ذلك الوقت وكان جامل يسير خلفنا ويقول «السائلة .السائلة» يقصد انهم سيذبحوننا في السائلة ويرمون بجثتنا فيها، بعد ذلك قاموا بأخذنا مع معتقل ثالث عرفت فيما بعد انه عبدالعليم الرامسي، واصلونا الى معتقل الامن السياسي وهو مبنى معد سجن تابع لكتائب ابو العباس، واصلونا الى حوش الامن السياسي وظننت انهم سيقتلوننا فقام عمرو جامل برفع السلاح وضربني به، ثم امرنا بان نمد ارجلنا فوضع عليها قيود فكان يضرب القيد بالمطرقة تارة وتارة يضرب رجلي، وكنت اصرخ من الالم لكنه لم يعرني أي اهتمام، وضربني على رجلي بالمطرقة عدد من المرات ثم قام بوضع القيد على رجليّ الطفل ديني وعبدالعليم الرامسي، ورموا بنا في زنزانة مغلقة لا يوجد فيها أي مكان لدخول الضوء والهواء ورائحتها كريهة، ونحن معصوبي الاعين ونمنا فوق البلاط وظل القيد موضوع على رجلي لمدة (٢٥) يوماً، شاهد فريق الرصد الخاص بتحالف رصد اثار القيد على قدمي الضحية، واطاف الضحية انهم كانوا يمنعوهم من دخول الحمام سوى مرتين في اليوم ولا يعطونهم من طعام غير وجبتي الغداء والعشاء، وظل الوضع هكذا الى ان افرج عنه بعد شهر من الاعتقال في صفقة تبادل اسرى ومعتقلين بين كتائب ابو العباس وقيادة محور تعز.

اعتقل مسلحي مليشيا الحوثي المسنة (م.ق.د) ٥٥ عاماً من منزلها في مدينة حجة، يقول (أ.ع.ق) احد اقربائها ان المسلحين الحوثيين داهموا منزل الضحية الساعة الثانية ظهراً من يوم الاثنين الموافق ٨يناير ٢٠١٨م وقاموا باعتقالها ونقلها الى احد سجون الحوثيين في محافظة الحديدة، ويضيف الشاهد ان اعتقال الضحية كان للضغط عليها بتسليم ولدها احمد الحداد وهو معتقل سابق ظل معتقلاً لسنتين في سجون الحوثيين، واطاف ان الحوثيين افرجوا عن السيدة بعد

يومين من اعتقالها واخذوا منها مبالغ مالية ومجوهرات وتعهداً منها بإحضار ابنها بعد وساطة من احد الوجهاء القبليين في مدينة حجة.

الطفل (م.ي.س) ١٤ عاماً من منطقة بني قيس الشغادرة حجة، قام مسلحي الحوثي باختطافه من منزل والده، اذ هاجم المسلحون منزل والده وقاموا بزراعة العبوات الناسفة استعداداً لتفخيخه وتفجيريه، اثناء ذلك قاموا باعتقال الطفل واحتجازه في مكان مجهول، ثم قاموا بتفجير منزل والده، وقد حدث ذلك اثناء تواجد الناس في مسجد المنطقة لأداء صلاة الجمعة الموافق ٢ فبراير ٢٠١٨م.

الباب الرابع: وضع السجون والمعتقلات

تشير تزايد عمليات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والاختطاف او احتجاز الحريات الى تزايد في اعداد السجون الخاصة والسرية ايضاً، فخلال البحث والتقصي لفريق التحالف اليمني استطاع تكوين رؤية عامة عن اوضاع السجون في اليمن، هذه الاوضاع تفتقر في كثير منها الى الحدود الدنيا مما تتطلب القوانين والمعاهدات الدولية في السجون، فالقانون الدولي يوجب توفر القواعد الدنيا لمعاملة السجناء وبديهيات تلك القواعد هي السجن الملائم والظروف الصحية المناسبة من ملابس وغذاء واعطية، وكذا معاملة انسانية تليق بالسجناء.

وتجدر الاشارة الى ان قواعد السلوك لمسؤولي إنفاذ القانون والمبادئ الاساسية لمعاملة السجناء والتي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة عامي ١٩٧٩، ١٩٩٠م تطلب وبشكل خاص حماية صحة السجناء واعتبرت ان النقص في القدر الكافي من الطعام او الماء او الرعاية الطبية للأشخاص المحتجزين يرقى الى درجة المعاملة اللاإنسانية.

إن أغلب السجون التي اطلع الفريق على اوضاعها سواء من خلال الزيارة او السماع لشهادات المعتقلين تشير الى ان كل اطراف النزاع في اليمن تمتلك سجونا سرية وخاصة، وكل هذه السجون تفتقر الى ابسط القواعد الدنيا من المعاملة الحسنة، وظروف الاعتقال فيها سيء وغير لائق، اذ تستخدم بنايات غير معدة كسجون وغير خاضعة لإشراف مصلحة السجون اليمنية، وبالنسبة للسجون العامة فهي تستخدم أيضاً بعيداً عن سلطة ورقابة القانون، والمعلومات التي نحصل عليها لا تشير بوجود معاملة انسانية لكثير من السجناء، فعلاوة على البنائات الغير مناسبة هناك سوء معاملة واضحة تصل حد التعذيب الجسدي والنفسي والاعدام غير المشروع داخل السجون، ونقص حاد في ما يحصل عليه السجن من غذاء، وتلوث في المياه، وغياب شبه كلي للرعاية الصحية، علاوة على ان سلوك القائمين على تلك السجون تتسم بالقسوة واللاإنسانية، والظروف النفسية للسجين غير مهيأة، فالتواصل مع اقاربه وتواصل اقاربه معه امر غير متوفر في كثير من الاحيان وكثير من السجناء، وسجل موت عدد من السجناء في سجون تابعة لأطراف النزاع بسبب تلك المعاملة القاسية والظروف المحيطة بالسجن.

وقائع

سجن بئر احمد التابع للحزام الامني في عدن واحد من السجون التي تهدر فيه كرامة السجناء وتمارس فيه صنوف متعددة من التعذيب والمعاملة القاسية، يتكون السجن من قسمين القديم والجديد، حصل التحالف اليمني على شهادات ممن كانوا معتقلين فيه، يقول (ن.ن.ع) نفذنا مع مجموعة من المعتقلين اضراباً عن الطعام وتم نقلنا الى معتقل بئر احمد الجديد وقبل نقلنا كان المشرف على السجن «غسان العقربي» من قوات الحزام الامني قد وعدنا بعرض ملفاتنا على النيابة العامة، لكن بلا فائدة، واثناء نقلنا للمعتقل الجديد منعونا من أخذ

كافة أغراضنا الشخصية وملابسنا وخرجنا بالملابس التي علينا. يضيف المعتقل السابق ان معتقل بير أحمد الجديد يبعد عن معتقل القديم (١٥٠) متر تقريباً، وقد قامت ادارة المعتقل القديم برص المتارس والطوب على مبنى المعتقل القديم وقالوا انه مخزن للسلاح حتى يوهموا الآخرين انه لا يوجد غير معتقل واحد فقط، ويضيف نتعرض في معتقل بير أحمد الجديد من حين لآخر لتفتيش جماعي ونقوم بتقطيع كافة الاوراق والقوائم التي تحوي اسماء مخفيين وقتلى وافادات خوفا من اكتشافها لدينا من ادارة السجن، وقد تعرضنا لتعذيب شديد مع مجموعة من المعتقلين الذين كانوا لدى «شلال شائع» قبل نقلهم الى هنا.

ويضيف كان يتم تعذيبنا من قبل أشخاص ونحن معصوبي الاعين ومكتوفي اليدين بواسطة كلبشات حديدية وارجلنا ايضا مربوطة، فيتم تعذيبنا من قبل الحراسة والجنود وهم قد استخدموا العنف مع المساجين بدون استثناء، كنت اجلس مع أشخاص في نفس المجموعة بالزنزانة ممن تعرضوا لتعذيب مخيف لا يتصوره عقل انسان، حيث تعرضنا للتعذيب الجسدي بواسطة الكهرباء والحديد والهرات والعصي، وشكمان السيارات، واحجار كبيرة توضع فوق صدورنا ويقوموا بكسر العظام فوقها، ودق رؤوسنا بالأقفال الحديدية والقاء الماء البارد على وجوهنا، انا مكثت (٧٥) يوماً في زنزانة انفراديه والتكليف يشتغل فيها حتى كدث اتجمد من البرد.

قابل فريق الرصد احد المعتقلين في سجون مليشيا الحوثي، وقد ذكر للفريق الاوضاع التي يعيشها السجناء داخل السجون، واوضاع السجون، المختطف صالح التجري الذي اختطف من جوار احد المساجد بمدينة ذمار، يقول انه بعد اختطافه نقل مع مختطفين آخرين تحت حراسة مشددة إلى «سجن الوطية» الواقع بمحافظة البيضاء، وهناك تم تفتيشه واخذ ما بحوزته من مبلغ مالي

وتلفونات واشياء خاصة، قبل ايداعهم السجن، وفي السجن تم تكبيل يديه في اول ليله وتغطية عينيه وتعريته من الملابس تعرض بعدها للتعذيب بالعصي واعقاب البنادق والاسلاك في جو شديد البرودة وتعرض للتعذيب بوسائل متعددة واستمر التحقيق معه بتلك الطريقة وذلك التعذيب لمدة شهر تقريباً، ويضيف الثجري ان عدد نزلاء ذلك السجن اكثر من ٤٠٠ سجين، يفتقرون إلى ادنى مقومات الحياة من الماء والغذاء، حيث كان يتم اعطائهم «كدمة» في الصباح واخرى في المساء، وكانوا يتركوا بدون ماء لساعات طويلة.

وبعد مرور شهر تم نقله إلى سجن البحث الجنائي بدمار، وهناك بدأوا التحقيق معه من جديد واستخدموا معه وسائل تعذيب متعددة منها اللطم والضرب بأعقاب البنادق واستخدام العصي والاسلاك والصعق الكهربائي وتكبيل اليدين وربطها للخلف والتعليق إلى الاعلى، وتركه بدون اكل وشرب لساعات طويلة، بعد ذلك تم نقله إلى السجن المركزي بمحافظة نمار حيث قاموا بإدخاله إلى زنزانة متسخة لها رائحة جيف الموتى ومظلمة كسواد الليل، فبحث عن مكان فارغ فيها ووضع جسده على الارض حتى الصباح، وفي اليوم التالي اكتشف انها زنزانة خاصة بالمختلين عقلياً، ويوجد بداخلها (٦٠) مختل عقلياً، واستمر في ذلك السجن لما يقارب ثمانية اشهر، وكانوا يقدموا لهم الاكل والماء وهو ملوث، وانتشرت بين السجناء امراض جلدية معدية بسبب القاذورات ودورات المياه المفتوحة في تلك الزنزانة، فبدأت حالته تسوء يوماً بعد يوم، وكان يرتفع ضغط الدم لديه بشكل مستمر، في ظل حرمان من الخدمات الطبية في ذلك السجن، ويضيف الثجري تدهورت حالتي الصحية اكثر واكثر واغمي علي، فتم نقلي إلى مستشفى نمار العام، وهناك منعوا أي طبيب يكشف عن حالتي الصحية، وتم الانتظار حتى اتى احد الاطباء التابعين لجماعة الحوثي والذي بدوره قام بإجراء فحص طبي للحالة، واخبر العناصر المسلحة التي كانت ترافقه إلى المستشفى ان السجنين يعاني من ضغط مرتفع وان لم يتلقى

رعاية صحية جيدة سيصاب بالفشل الكلوي واعطوه بعض المسكنات واعادوه إلى الزنزانة مرة أخرى وتعاملوا معه بنفس الطريقة لعدد من المرات حتى اخبرهم الطبيب انه اصبح مصاب بفشل كلوي فقرر الحوثيين اطلاق سراحه واخراجه من السجن، وعاد الى قريته بمديرية الحدأ حتى استطاع الفرار منها الى محافظة مارب، وهناك قام بأجراء الفحوصات الطبية، فوجد نفسه مصاب بفشل كلوي حاد وبحاجة إلى متبرع لكلىة لإنقاذ حياته.

وعن الوضع العام للمختطفين والسجون الذي اعتقل فيها يقول الثجري يقوم الحوثيين باختطاف أي شخص مخالف لهم او يشكون بولائه التام لهم من أي مكان وتلفيق تهم كاذبة عليه والقيام بتعذيبه والتتكيل به من اجل الاعتراف بتلك التهم، بالنسبة للطعام المقدم للسجناء فهو قليل والماء في اغلب الاحيان ملوث ويتم حرماننا من الماء النقي وادوات النظافة الشخصية، بالإضافة للازدحام الشديد في تلك السجون وانعدام تام للخدمات الصحية، الامر الذي جعل الأمراض المعدية اكثر واسرع انتشاراً بين السجناء مع الحرمان للسجناء من التعرض لأشعة الشمس.

ملحق جداول البيانات

جدول رقم (١) يبين التوزيع الجغرافي والنوعي لحالات الاعتقال والاختفاء والتعذيب والاعدام المرصودة خلال النصف الأول من العام ٢٠١٨ م

المحافظة	اختفاء واعتقال					اختفاء قسري					تعذيب					موت تحت التعذيب				إجمالي السجناء في الأقسام
	رجال	نساء	أطفال	مسنون	إجمالي	رجال	نساء	أطفال	مسنون	إجمالي	رجال	نساء	أطفال	مسنون	إجمالي	رجال	نساء	مسنون	إجمالي	
صنعاء	١٣٨		٤	١٠	١٥٢	٥٧	٢	١	١	٦٥	٢				٢					٢١٩
الأمانة	٣٨	١٩	٣		٦٠	١٧				١٧	٣				١١٨	٣				١٩٨
البيضاء	٩١		١٠	١٠	١١١	٨			٢	١١	٢	٤		٣٠						١٥٢
تعز	٨٢		٣	٢	٨٧	٣٤		١		٥٥	٤			٤						١٥٥
المحويت	١٢٣			١	١٢٤	١٠				١٠	١			١	٤					١٣٥
الحديدة	٧٦			٣	٧٩	١٨		١		١٩	٤			٤						١٠٣
نمار	٦٤		٥	٨	٧٧	١٢			١	١٣	٤			٥	٢					٩٧
عدن	٦٢				٦٢	٩		١	٣	١٤	١٠		١	١	١١					٩٦
عمران	٦٥	١	٦	٣	٧٥					٠	٢			٢						٧٧
حجة	٣٦	١		٢	٣٩	١٧		١	١	١٩	٥		٣	٨	٢					٦٨
لحج	٤٩		٢	٣	٥٤	٢			١	٣	٣			٠	٣					٦٠
صعدة	٣			١	٤	٢٨			٣	٣١	١٩		٥	١٦	١					٥٢
اب	٢٢			٣	٢٦	٣		١		٤	٩			١٤	١					٤٥
حضرموت	٢٥	١			٢٦	١٣				١٣	١			١	١					٤١
أبين	٢٨				٢٨					٠				٠	٤					٣٤
الضالع	١٨		٨	٣	٢٩	٢				٢				٠	١					٣٢
الجوف	١١			٢	١١					٠	١			١	٠					١٢
ريمة	٧			٢	٩				٢	٢				٠						١١
مأرب	٧	٢	١		١٠					٠	١			١	٠					١١
شبوّة	٤				٤					٠				٠	١					٥
الإجمالي	٩٥٠	٢٤	٤٢	٥١	١٠٦٧	٢٣٠	٨	٦	١٤	٢٧٨	٩	٠	٥	٢٠٨	٠	٠	٠	٠	٣٦	١٦٠٣

جدول رقم (٢) يبين التوزيع القوي لضحايا الاعتقال والاختفاء والتعذيب والاعدام المرصودة خلال النصف الأول من العام ٢٠١٨ م

الإجمالي	آخرون	تجار	أطباء وأكاديمي	نساء	حقوقيون	إعلاميون	أطفال	اجتماعية	طلاب	تربويون	سياسي	فئات عسائية	نوع الانتهاك	الجهة المتسببة
٧٨٥	١١	٣١	١٩	٢١	٢١	١٣	٣٦	٤٤	١٠٧	٥٩	١٢٣	٣٠٠	اختطاف	الجهة المتسببة
٢٠٨	٢	١٠	٣	٧	٣	٥	٤	٢٧	٣٠	١٥	٣٥	٦٧	اختفاء	الجهة المتسببة
١٨٨	٣	١٣	٧	٢	٢	٤	٥	٣	١٦	١٥	١٠٧	١١	تعذيب جسدي	مؤسسات الحوتى
١٢	١	١			٣	١			٢	١	١	٢	تعذيب حتى الموت	الجهة المتسببة
١٦٦	١٧	٢٢	١	٣	٦	١	١		٥	١	١٠٥	٤	اختطاف	قوات الحكومة الشرعية
٢٣	١٢				٢	٢					٣	٤	اختفاء	الجهة المتسببة
٢					١	١					٢	١	تعذيب جسدي	الجهة المتسببة
٣٢	٢	٧	١		٥	٣	٣		٢	٤	٢	٣	اختطاف	الجهة المتسببة
٨							١		٢		١	٤	اختفاء	الجهة المتسببة
١						١							تعذيب جسدي	الجهة المتسببة
٨										٢	٦		تعذيب حتى الموت	قوات لاتخضع لسيطرة الحكومة
٩											٩		اعدام في السجون	الجهة المتسببة
٣	١						٢						اختطاف	الجهة المتسببة
٤				١			١				١	١	اختفاء	الجهة المتسببة
٢				١								١	تعذيب حتى الموت	الجهة المتسببة
١												١	تعذيب حتى الموت	الجهة المتسببة
١٤٥٢	٤٩	٨٤	٣١	٣٥	٤٢	٣١	٥٣	٧٤	١٦٤	٩٧	٣٩٣	٣٩٩		الإجمالي

جدول رقم (٣) يبين الانتهاكات الواقعة على السياسيين والحقوقيين والإعلاميين والأطفال والنساء موزعة جغرافياً

المحافظة	اختطاف					اختفاء قسري					تعذيب					موت تحت التعذيب					إجمالي				
	سياسيين	اعلاميين	حقوقيين	اطفال	نساء	اجمالي	سياسيين	اعلاميين	حقوقيين	اطفال	نساء	اجمالي	سياسيين	اعلاميين	حقوقيين	اطفال	نساء	اجمالي	سياسيين	اعلاميين		حقوقيين	اطفال	نساء	اجمالي
اب	١	١				٣			١			١						١						١	
البن	٢٨					٢٨					٠							٠						٠	
الأمانة	٦	٥	٦	٣	١٨	٣٨	٩	٣			١٢	٤	١	٢	٢			٨٩						٢	
البيضاء	٣٣		١	١٠		٤٤	١			١	٢٠	٤			٤			٢٤						٠	
الجوف						٠					٠							٠						٠	
الحديدة	٢٠		٨			٢٨	٦	١	١		٩							٠						٠	
الضالع			٣	٨		١١					٠							٠	١					١	
المحويت	٣٦		١			٣٧	١				١							٠						٠	
تعز	١٠	١	٣			١٤	١	١	١		١							٠						٢	
حجة	٢		١		١	٤	٣		١		٥							١	١					١	
حضرموت		١	٦			٨					٠							١						١	
نمار	١٢	٥		٥		٢٢	٣				٣							٣						٣	
ريمة	٢					٠	٢				٢							٠						٠	
شبوثة						٠					٠							٠						٠	
صعدة	١					١	٣	١			٤							٧						٠	
صنعاء	٤	١		٤		٩	٦	١	١	٦	١٤							٠						٠	
عان	٤٢					٤٢	٤	٢	٢	١٠	١٠							٠	٥					٥	
عمران	٣			٦	١	١٠					٠							٠						٠	
لحج	٣٠	٢		٢		٣٤	١				١							٠						١	
مارب	١	١	٥	١	٢	٩					٠							١						١	
الإجمالي	٢٢٨	١٧	٣٢	٤٢	٢٣	٣٤٢	٣٩	٧	٥	٦	١٠٧	٦	٢	١٠	٢	١٢٧	٢	١٢٧	٧	١	٣	١	١	١٢	٩

جدول رقم (٤) يبين الانتهاكات الواقعة على السياسيين والحقوقيين والاعلاميين والاطفال والنساء موزعة بحسب الجهات الفاعلة

الجهة المتسببة	موت تحت التعذيب						تعذيب						اختفاء قسري						اختطاف						
	اجمالي	نساء	حقوقيين	اعلاميين	سياسيين	اجمالي	اجمالي	نساء	اطفال	حقوقيين	اعلاميين	سياسيين	اجمالي	نساء	اطفال	حقوقيين	اعلاميين	سياسيين	اجمالي	نساء	اطفال	حقوقيين	اعلاميين	سياسيين	
الاجمالي	٣٩٢	٥	٣	١	١	١٢٠	٢	٥	٢	٤	٥٤	٧	٤	٣	٢١٣	٢٠	٣٦	٢١	١٣	١٢٣	٢٠	٣٦	٢١	١٣	١٢٣
اعدام سجون	٠	٠	٠	٠	٠	١	٢	٥	٢	٤	١٠٧	٧	٤	٢	٥٤	٧	٣٦	٢	١٣	٢٠	٣٦	٢١	١٣	١٢٣	٢٠
١٢٤	٠	٠	٠	٠	٠	١	٢	٥	٢	٤	٧	٧	٤	٣	١١٦	٣	١	٢	٣	١١٦	٣	١	٢	٣	١٠٥
٣١	٩	٦	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	٢	٠	٠	١٣	٠	٣	٠	٠	١٣	٠	٣	٠	٠	٠	٢
٦	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	١	١	٢	٠	٢	٠	٠	٢	٠	٢	٠	٠	٠	٠
٥٥٣	٩	١٢	١	٣	١	٧	٢	٥	٢	٦	١٠٧	٦٦	٨	٦	٤٠	٥	٧	٤٠	٣٤٤	٢٣	٤٢	٣٢	١٧	٢٣٠	٤٢٠